NÛJEN
التجديد
حركة التجديد الكوردستاني - سوريا
T.N.K-S
Tevgera Nûjen Ya Kurdistani - Sûrya
2006
جريدة التجديد العدد (15) 2025

الدكتور رزكار قاسم
رئيس حركة التجديد الكردستاني - سوريا

ما بعد آذار:
سقوط القناع عن الدولة السورية الجديدة

في الأسابيع الأخيرة، عاد إلى الواجهة شبح الوجه التقليدي للنظام السوري المتمثل بالسلطة الانتقالية الجديدة، والذي يحاول أن يُلبس نفسه قناع "الدولة المدنية"، فإذا به يكشف عن جوهره المستبد، الدموي، المتعطش للسلطة، والمستعد لسحق أي مكوّن لا يخضع لإرادته المركزية. ما جرى في جبل الدروز - تلك البقعة التي لطالما شكّلت رمزاً للممانعة الوطنية والكرامة المجبولة بالتاريخ - ليس مجرد اضطراب أمني عابر، بل محطة مفصلية تُعري هشاشة الدولة السورية وتثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن ما سُمّي بـ "التسويات الوطنية" لم يكن سوى فخاخ خادعة تُركت مفتوحة لتُستخدم في اللحظة المناسبة ضد أي مكون يرفض الانصياع.

حين وقعنا في العاشر من آذار اتفاقاً سياسياً، باسم اقليم شمال وشرق سوريا، مع السلطة الإنتقالية في سورية، كنّا ندرك أن بيننا خلافات شاسعة في الرؤية والنهج، لكننا قدّرنا - أو توهمنا - أن ثمّة فرصة لانتقال سياسي عقلاني، لامركزي، يعيد الاعتبار لمفهوم الدولة التعددية، التي تنتمي إلى كلّ أبنائها دون تمييز. لم نوقع على الاتفاق بدافع الضعف، بل بدافع الإيمان بأن المرحلة تتطلب تغليب الحلول السلمية على المواجهات المسلحة، وأن الكُرد، الذين أثبتوا جدارتهم في الإدارة، والقتال، والسياسة، هم جزء لا يتجزأ من مستقبل سوريا. لقد كان الاتفاق يتضمن اعترافاً صريحاً بحقوق الإدارة الذاتية، بمكانة اللغة الكُردية، وبضمانات لمشاركة مكونات شمال وشرق سوريا في الحياة السياسية والمؤسساتية للدولة.

لكن ما حدث بعد الاتفاق كشف بجلاء نوايا الطرف الآخر. لم يمر وقت طويل حتى بدأت دمشق تتملص من التزاماتها. لم تُفعّل أي لجنة تنفيذية، لم يُفعّل الحوار المؤسساتي، بل ظهرت أصوات من داخل النظام تعتبر الاتفاق "غير ملزم"، و"تنازل مبالغ فيه". وما انعقادهم لما يسمى بالمؤتمر الوطني والإعلان الدستوري الا دليلاً قاطعاً على ذلك، ثم جاء الانفجار في جبل الدروز ليكشف كيف يفكر هذا النظام فعلياً.

لقد تابعنا، يومًا بيوم، ومرارة وأسى، كيف حوصرت قرى درزية، كيف قطعت المياه والكهرباء، كيف مُنعت المساعدات من الدخول، وكيف تعرّض أبناء الجبل لإهانات جسدية ومعنوية تصل إلى حدود الإبادة الرمزية، حين أجبر الشبيحة شيوخًا على حلق شواربهم تحت التهديد، في طقس وحشي لا يهدف فقط إلى القتل بل إلى إذلال جماعي متعمد. كل هذا جرى تحت ذريعة "فرض الأمن"، تماماً كما كان يجري في حلب وداريّا والغوطة... القصة نفسها: تظاهر سلمي، مطالبة بحقوق مشروعة، ثم تحريض طائفي، فهجوم دموي، ثم نكران رسمي للحدث، وتحميل الضحية مسؤولية المجازر. وفي ظل هذا المشهد الدموي، يبدو واضحًا أن السلطة الانتقالية تكرّس فشلها السياسي باستدعاء أدوات القمع ذاتها، وتثبت أن اتفاق العاشر من آذار لم يكن بالنسبة لها سوى وسيلة لامتصاص الضغوط لا أكثر. فكيف لمكوّن سياسي مثلنا، خاض معارك ضد داعش والنصرة، وأسس مؤسسات مدنية ناجحة في الإدارة والتعليم والصحة، أن يثق بحكومة تستبيح قرى كاملة، وتحول الأطفال إلى دروع بشرية؟ كيف يمكن لأمة أن تتقدم خطوة واحدة نحو السلام بينما السلطة الحاكمة تنكّل بأبنائها دون حسيب أو رقيب؟ ليس جديدًا علينا، نحن الكُرد، أن نُصدم بالخيانة. نحن الذين كُتب علينا الشتات وتقسيم وطننا بين أربعة دول، وعانينا من المجازر، والتهجير، والإنكار، نعرف جيّدًا أن أي عقد سياسي لا يضمن آليات التنفيذ والرقابة هو مجرد حبر على ورق. واليوم، بعد ما جرى في جبل الدروز، وبعد أن خرق النظام كل روح التفاهم الوطني، نقول بوضوح: هذا الاتفاق يجب أن تلتزم به السلطة الانتقالية ويكون الاساس لبناء دولة مدنية تعددية لامركزية تشارك فيها كافة المكونات. إن من يشنّ حملة عسكرية على جزء من أبناء وطنه لا يمكنه أن يدّعي الشراكة، ولا يمكن أن يُؤتمن على مستقبل مشترك.

التتمة في الصفحة 6

أدلـت مجموعـة من الأحـزاب والقوى السياسـية في شـمال وشرق سـوريا، ببيان مشـترك إلى الـرأي العـام العالمي، عـبّرت فيه عن رفضهـا واسـتنكارها للتصريحـات الأخـيرة الصادرة عـن المبعوث الأمريكي إلى سـوريا، السـيد تومـاس بـاراك، معتبرةً إياهـا خروجاً عـن الـدور البنّاء المفـترض أن تضطلع بـه الولايات المتحـدة بوصفها طرفـاً داعماً للعمليـة السياسـية وراعياً للشراكة ضـد الإرهاب.

وأكـدت الأحـزاب في بيانهـا دعمهـا الكامـل للوفـد المفـاوض الممثـل لمناطـق شـمال وشرق سـوريا، ورفضهـا أي محـاولات للقفـز فـوق الحقائـق الميدانيـة والسياسـية التـي أفرزتهـا سـنوات التضحيـات، مشـددة عـلى أن مسـتقبل سـوريا لا يمكـن أن يُبنـى عـلى قاعـدة الإقصـاء والإنـكار، بـل عـلى أسـاس الشراكـة والاعـتراف المتبـادل.

وجاء في البيان:

"تابعنـا بقلـق بالـغ التصريحـات التـي أدلى بهـا المبعـوث الأمريـكي، والتـي لا تنسـجم مـع دور الوسـيط، ولا تعكـس الواقـع القائـم في مناطـق شـمال وشرق سـوريا، حيـث نجحـت مكونـات هـذه المناطـق في بنـاء نمـوذج ديمقراطـي تشـاركي قائـم عـلى الإدارة الذاتيـة، وقدّمـت آلاف التضحيـات في الحـرب ضـد الإرهـاب بالشراكـة مـع التحالـف الـدولي."

وأضاف البيان:

"إن مثـل هـذه التصريحـات تضعـف الثقـة في مسـار التفـاوض، وتعيـد فتـح جـراح المراحـل السـابقة التـي حاولـت فيهـا أطـراف دوليـة تجاهـل صـوت الشـعوب ومطالبهـا العادلـة. ونؤكـد أن اتفـاق 10 آذار 2025، الـذي وقعـه الجـنرال مظلـوم عبـدي مـع رئيـس المرحلـة الانتقاليـة السـيد أحمـد الـشرع، يشـكل مرجعيـة وطنيـة لا يجـوز القفـز فوقهـا أو الالتفـاف عليهـا."

موقف حركة التجديد الكُردستاني: "تصريح باراك يجافي منطق الواقع ويتناقض مع النموذج الفيدرالي الأمريكي نفسه"

مـن جهتهـا، عـبّرت حركـة التجديـد الكُردسـتاني عـن اسـتغرابها العميـق مـن تصريـح المبعـوث الأمريـكي السـيد تومـاس بـاراك، والـذي قـال فيـه إن "الصعوبـة تكمـن في أن مـا تعلمنـاه هـو أن الفيدراليـة لا تنجـح، فـلا يمكنـك أن تملـك كيانـات مسـتقلة ليسـت دولاً داخـل دولـة واحـدة".

واعتـبرت الحركـة أن هـذا التصريـح يفتقـر إلى الموضوعيـة ويتناقـض مـع النمـوذج السـياسي الأمريـكي نفسـه، الـذي يُعـد أبـرز الأمثلـة الناجحـة عـن الفيدراليـة الحديثـة. وأضافـت الحركـة في تعليقهـا:

"كيـف يمكـن لمبعـوث يمثـل دولـة فيدراليـة ديمقراطيـة مثـل الولايـات المتحـدة، أن يقـدّم الفيدراليـة عـلى أنهـا مـشروع فاشـل؟ إن هـذا النـوع مـن الخطـاب يعكـس إمـا سـوء فهـم لمعنـى الفيدراليـة، أو نيـة سياسـية للالتفـاف عـلى حـق الشـعوب في تقريـر مصيرهـا داخـل دولـة موحـدة ولكـن ديمقراطيـة لا مركزيـة."

وأكـدت حركة التجديد الكُردسـتاني أن النظـام الفيدرالي لا يعني "دويـلات داخل الدولة" كما حاول المبعـوث تصويره، بل هو صيغة دسـتورية حديثة لإدارة التنوّع والحد من الاسـتبداد، وضمان مشـاركة كل المكونات القومية والدينية في السـلطة والثروة.

وشـددت الحركـة عـلى أن "المنطقـة لم تعـد تقبـل الحلـول الترقيعيـة أو الفوقيـة، وأن نمـوذج الإدارة الذاتيـة في شـمال وشرق سـوريا أثبـت فعاليتـه وأحقيتـه، وسـيكون جـزءاً أصيـلاً مـن سـوريا المسـتقبل".

وفي ختـام البيـان، شـددت الأحـزاب عـلى أن أي حـل سـياسي دائـم لا يمكـن أن ينجـح مـا لم يضمـن الاعـتراف بـالإدارة الذاتيـة، وحقـوق جميـع المكونـات، وتثبيـت ذلـك في الدسـتور السـوري الجديـد، عـلى قاعـدة التعدديـة والشراكـة واللامركزيـة. ودعـا الموقعـون المجتمـع الـدولي، وعـلى رأسـه الولايـات المتحـدة، إلى احـترام تطلعـات الشـعوب التـي حاربـت الإرهـاب، وقدمـت نموذجـاً مدنيـاً ديمقراطيـاً بديـلاً عـن الاسـتبداد والفوضى.

في فجـر ٢٥ حزيران/يونيـو ٢٠١٥، اسـتيقظت مدينـة كوبـاني الكُرديـة على واحدة من أبشـع الجرائم التـي ارتكبتها تنظيمات إرهابية بحـق المدنيين العـزّل. لم يكن ذلك اليـوم كباقي الأيام، بل شـكّل ندبـة دموية عميقـة في ذاكـرة الكُرد، تُعـرف حتى اليوم باسـم "ليلة الغدر". جريمة بشـعة، تخطـت حدود الحرب، نفذتها المجاميع الإرهابية بأسـلوب الإبادة، اسـتهدفت الأبرياء في بيوتهم وشـوارعهم دون أي تمييز بين رجل وامرأة، طفل أو شـيخ.

خلفية الحدث

شـهدت كوباني مطلع عـام ٢٠١٥ انتصارًا كبيرًا بعد معركة شرسـة استمرت لأشـهر، خاضتها وحدات حماية الشعب (YPG) بمساندة مـن قوات التحالف الدولي ضد تنظيـم داعش، الذي حاول اجتياح المدينـة في هجـوم ضخم بدءًا مـن خريـف ٢٠١٤. والتي أبدت فيهـا المدينة مقاومة ملحميـة حتى باتت المدينة رمـزاً للصمود.

بالرغـم من تحقيـق النـصر لم يكن نهايـة التهديـد، إذ بقيت داعش تنفـذ هجمات مباغتـة في محيط المدينـة، إلى أن جاءت ليلـة ٢٥ حزيران، لتكشـف أن خطـر الإرهاب لم يختـفِ بعد.

تفاصيل المجزرة

في السـاعات الأولى مـن فجر يـوم الخميس ٢٥ حزيـران ٢٠١٥، تسـلل أكثر من ١٠٠ عنصر إرهابي إلى داخل مدينـة كوباني. دخل المسـلحون المدينة متخفين بلباس وحدات حماية الشـعب وقوات الأسـايش، ما سـهّل مرورهم عبر بعض النقاط دون اشتباك مباشر في البدايـة. ثم بـدأ الإرهابيون بتنفيذ عمليـات قتل مروعة بحق المدنيـين مباشرة في شـوارع المدينـة ومنازلها ذبحاً بالسـكاكين:

اسـتُهدفت قريـة بـرخ بوتـان جنـوب كوبـاني أولاً، حيـث أسـتُشـهد مـا لا يقـل عـن ٢٣ مدنيًـا جُلهـم مـن النسـاء والأطفـال. بعـد ذلـك، توجّهـوا إلى أحيـاء وسـط المدينـة، وفتحـوا نـيران أسـلحتهم الرشاشـة عـلى المدنيـين في الشـوارع، وعـلى منـازل سـكنية مكتظـة. كـما نفّـذ بعضهـم عمليـات تفجـير انتحاريـة في مناطـق مدنيـة. اسـتمرت المجـزرة حتـى اليـوم التـالي، حيـث تمكنـت قـوات الأسـايش ووحـدات حمايـة الشـعب مـن القضـاء عـلى معظـم الإرهابيـين بعـد اشـتباكات عنيفـة في أحيـاء المدينـة. تباينـت تقديـرات عـدد الضحايـا بسـبب اتسـاع رقعـة الهجـوم وسرعـة الأحـداث، إلا أن الحصيلـة النهائيـة أشـارت إلى: أكـثر مـن ٢٣٣ شـهيدًا مـن المدنيـين، معظمهـم مـن النسـاء والأطفـال والمسـنين. مئـات الجرحـى، بعضهـم أصيـب بإعاقـات دائمـة نتيجـة الجـراح البليغـة. تدمـير واسـع لمنـازل ومحـالّ تجاريـة، خاصـة في وسـط المدينـة. خلـق حالـة مـن الذعـر والنـزوح المؤقـت لسـكان بعـض الأحيـاء خوفًـا مـن تكـرار الهجـوم أحدثـت المجـزرة صدمـة في الشـارع الكُـردي داخـل سـوريا وخارجهـا. سـادت حالـة مـن الحـزن والحـداد العـام في كوبـاني و باقـي المناطـق الكُرديـة، وفي كل عـام، يحيـي سـكان كوبـاني الذكـرى الأليمـة بإضـاءة الشـموع، وقـراءة أسـماء الضحايـا، وإقامـة فعاليـات رمزيـة تذكّـر الأجيـال الجديـدة بمـا حـدث.

هفال ديركي
عضو مكتب الإعلام في حركة التجديد الكردستاني

بقلم: جيهان خضرو

ثورة 19 تموز..
خارطة طريق نحو سوريا ديمقراطية ولا مركزية

في أعقاب تفكك الدولة المركزية وسقوط نظام الحكم البعثي كنموذج فعلي للسلطة في سوريا نهاية عام 2024، وجدت البلاد نفسها أمام فراغ سياسي غير مسبوق، عزّزته سنوات من الصراع والتشرذم. ورغم مرور أكثر من عقد على اندلاع الثورة السورية، فإن أي طرف لم يتمكن من تقديم رؤية وطنية شاملة تعبّر عن تطلعات السوريين وتضمّ مختلف مكوناتهم. وبينما بقيت المبادرات الدولية حبيسة المسارات الشكلية، التي غالباً ما تجاهلت الواقع على الأرض، تبلورت في المقابل تجربة محلية ذات طابع وطني عميق: ثورة 19 تموز، التي انطلقت من مدينة كوباني عام 2012.

منذ بداياتها، قدّمت ثورة 19 تموز نموذجاً مغايراً للإدارة والسعي نحو التغيير. رفضت هذه الثورة، منذ لحظاتها الأولى، منطق الهيمنة، سواء من النظام القائم أو من المعارضة التقليدية التي أعادت إنتاج مفاهيم الإقصاء والمركزية بعد أن وصلت إلى السلطة عقب سقوط النظام السابق، ولو بوجوه جديدة. كما اعتمدت ثورة 19 تموز على رؤية تؤمن بأن الديمقراطية الحقيقية لا تُصنع في غرف التفاوض المغلقة، بل تبدأ من القاعدة الاجتماعية والمجتمعات المحلية. وبهذا، تحولت من انتفاضة محلية إلى مشروع سياسي واسع النطاق امتد ليشمل مناطق واسعة من شمال وشرق سوريا، حيث نشأت الإدارة الذاتية، كنموذج جديد في الإدارة يعبّر عن إرادة الشعوب التي طالما هُمّشت تاريخياً من قبل المركز.

ولعل أبرز ما ميّز هذه الثورة عن غيرها، هو الدور الجوهري الذي أدّته المرأة في تشكيل المشروع السياسي والاجتماعي. للمرة الأولى في التاريخ السوري، لم تكن المرأة مجرّد تابع أو ضحية، بل تحوّلت إلى فاعل رئيسي في الحياة العامة. تجلّى ذلك في اعتماد نظام الرئاسة المشتركة في مختلف مؤسسات الإدارة، وإعطاء المرأة مكانة متساوية في المجالس التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما ساهمت النساء في تأسيس مؤسسات واتحادات مستقلة، وأصبحن شريكات في سنّ القوانين وصناعة القرار. وعلى جبهات القتال وفي الحوارات السياسية، أثبتت المرأة في شمال وشرق سوريا أنها ليست فقط مستفيدة من المشروع، بل هي من أبرز من صاغوه ودافع عنه. ضمن هذا السياق، لم يكن اعتماد اللامركزية مجرد خيار تنظيمي، بل ضرورة وطنية تفرضها تعقيدات الواقع السوري. فبعد أكثر من أربعة عشر عاماً من الحرب، بات واضحاً أن النموذج المركزي في الحكم أصبح أحد أعقد معوّقات الحل السياسي. تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق البلاد قدّمت رؤية واقعية لإدارة المجتمعات على أساس الشراكة والشفافية والعدالة، دون أن يعني ذلك الانفصال عن الدولة السورية، بل الدعوة إلى إعادة تعريفها كدولة لا مركزية ديمقراطية تُبنى من القاعدة إلى القمة، بما يضمن توزيعاً عادلاً للصلاحيات واحتراماً لخصوصية كل منطقة وهويتها الثقافية والاجتماعية.

إن ما تحقّق في هذه المناطق لم يكن نتيجة اتفاقات دولية أو دعم إقليمي، بل ثمرة التنظيم الذاتي الذي قادته المجتمعات المحلية. وهذا الواقع يوجّه رسائل سياسية بالغة الأهمية: أولاً، أن الحلول الأمنية فقدت صلاحيتها؛ وثانياً، أن تجاوز إرادة الشعوب، وتهميش النساء والمكونات المختلفة، ليس إلا إعادة إنتاج للأزمة؛ وثالثاً، أن أي مشروع سياسي لا يعترف بالإدارة الذاتية كجزء من الحل الوطني، هو مشروع ناقص، سيفشل كما فشلت كل المبادرات التي تجاهلت صوت الناس على الأرض.

من هنا، لا تدّعي ثورة 19 تموز أنها تملك وحدها الحقيقة، لكنها قدّمت – وما تزال – مقاربة تستند إلى الواقع، وتنطلق من احتياجات الناس، لا من حسابات القوى. إنها مقاربة يمكن البناء عليها لعقد اجتماعي جديد، يؤسس لدولة سورية ديمقراطية، علمانية، لا مركزية، تصون حقوق الإنسان وتضع كرامته في صلب أي عملية سياسية. دولة لا تقوم على الإقصاء أو الهيمنة، بل على الشراكة والاعتراف المتبادل، والتمثيل العادل لمختلف الفئات.

ومع حلول الذكرى الثالثة عشرة لانطلاقة هذه الثورة، لم تعد هذه التجربة في شمال وشرق سوريا محصورة في إطار محلي أو مناطقي. لقد أثبتت، في ظل الانهيار العام للهياكل التقليدية في سوريا، أنها أحد النماذج القليلة التي صمدت، وتطورت، وقدّمت حلولاً عملية لقضايا شائكة، مثل غياب التمثيل المتوازن، وتهميش المرأة، واحتكار القرار السياسي. المرأة التي وقفت في الخطوط الأمامية، وساهمت في صياغة القوانين، وقيادة المؤسسات، لم تعد فقط رمزاً لتحرّر النساء، بل أصبحت تعبيراً عن ميلاد مجتمع جديد، تُبنى فيه السلطة من القاعدة، وتُمارس فيه السياسة بالشراكة، لا بالفرض.

تجربة الإدارة الذاتية، كما تشكّلت في ظل ثورة 19 تموز، ليست بديلاً عن الدولة السورية، بل هي دعوة لإعادة بنائها من جديد، على أسس التعددية، والعدالة، والمواطنة المتساوية. إنها ليست مشروعاً كردياً أو محلياً، بل مشروع لكل السوريين الذين يؤمنون بإمكانية بناء وطن يضمن الحقوق، ويحتضن التنوع، ويكسر احتكار السلطة المركزية. اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، تبدو الحاجة ملحّة إلى استلهام هذه التجربة في طريق بناء سوريا المستقبل: سوريا لا مركزية، علمانية، متعددة، تحترم إرادة شعوبها، وتصون كرامة نسائها وشبابها، وتؤمن بأن الطريق إلى الاستقرار يمر من بوابة الاعتراف الحقيقي بالتعددية، والمشاركة، والمساواة.

لقد أثبتت ثورة 19 تموز، من خلال نموذج الإدارة الذاتية، أن بناء نظام ديمقراطي لا مركزي يبدأ من المجتمع المحلي، وينطلق من احتياجات الناس لا من مركز السلطة. هذه التجربة، التي نشأت من رحم الأزمة، باتت تقدّم مقاربة عملية يمكن الاستفادة منها في عموم سوريا، كخارطة طريق لإعادة بناء الدولة على أسس تشاركية، تعددية، وعادلة.

تطبيق هذا النموذج على نطاق وطني يتطلب أولاً إعادة التفكير بشكل الدولة، بحيث تُبنى من القاعدة إلى القمة، ويُعاد توزيع الصلاحيات بين المركز والمناطق بشكل يضمن تمثيل الجميع ويعزز الاستقرار. اللامركزية هنا ليست حلاً فنياً أو إدارياً فقط، بل خيار سياسي ضروري لإقامة نظام يستجيب لتنوع المجتمع السوري بعيداً عن الإقصاء والتهميش.

وفي قلب هذا التصور، تبرز الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد لسوريا. عقد يقوم على المساواة بين المواطنين، ويصون حقوق المرأة، ويعترف بالتعدد الثقافي والسياسي، ويكرّس اللامركزية كأساس دائم للحكم. فكما أثبتت تجربة شمال وشرق سوريا، يمكن لبنية محلية ناجحة أن تكون أساساً لسوريا المستقبل، إذا ما جرى استلهامها والبناء عليها بإرادة جماعية ومسؤولية وطنية.

وفد من مجلس المرأة السورية يزور حركة التجديد الكُردستاني لتعزيز التعاون

في إطـار الجولات التعريفية التـي ينظمها مجلس المرأة السـورية، قام وفد من المجلـس بزيارة إلى مقر حركـة التجديد الكردسـتاني، بهدف التعريف بأهداف المجلـس وتعزيز أطر التعاون المشـترك.

وشهد اللقاء نقاشات موسـعة تناولت عدة قضايا محورية، أبرزهـا دور المـرأة في الأسرة والمجتمع، وواجباتهـا تجاه الرجل والمنـزل، إضافة إلى أهمية التوازن بين الحقـوق والواجبات في الحياة اليومية.

كما بحـث الطرفـان إمكانية تنظيـم محاضرات توعوية في أريـاف محافظة الحسـكة، تهدف إلى تمكين المـرأة وتعزيز وعيها السـياسي والاجتماعي.

واختُتمـت الزيـارة بالتأكيد على أهميـة الدور السـياسي للمـرأة، ليـس فقـط في سـوريا، بل عـلى مسـتوى العـالم، وضرورة دعم مشـاركتها الفاعلـة في مختلـف مجـالات الحيـاة العامة.

حركة التجديد الكُردستاني: بيان بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لثورة روجآفا – 19 تموز

في الذكـرى الثالثة عـشرة لانطلاقة ثـورة روجافا، نقف وقفة عزّ وفخر أمام مسـيرة نضـال لا تزال تنبض بالحريـة والكرامة، تلك الثورة التي انطلقت من كوباني عام 2012، يوم قالت الشـعوب كلمتها في وجه الاسـتبداد، ورفضـت أن تكون ضحية دائمة لصراعات الطغاة، لتبدأ مسـيرة غير مسـبوقة في التاريخ السـوري المعاصر: ثورة لا تشـبه غيرها، ثورة أنبتـت الأمل من تحت ركام القمع، وأسسـت الإدارة الذاتية في مشروع إنسـاني ديمقراطي تعددي، ينحاز للشـعب، لا للطائفة ولا للعِرق ولا للسلطة.

اليـوم، وبينما نسـتذكر هـذه اللحظـة المفصلية، حيـثُ نعيش وسـط تحديات حاسـمة بعد انتهـاء مرحلة الأسـد الذي ترك سـوريا في لحظـة ذلّ وفرّ إلى موسـكو، تاركًا شـعبًا مفجوعًا، وبـلادًا ممزقة، وسـلطة متهالكة تتقاسـمها أطرافٌ أكثر خطـورة من النظـام نفسـه. فحكومة "الأمـر الواقع" التـي يقودها أحمـد الشرع، بدعـم من تحالفـات إخوانية وسـلفية، لـم تكن مشروع خـلاص، بل تحولـت إلى كابـوس آخر يعيـد تدوير الفشـل والطغيـان بثياب دينية وشـعارات سـلفية.

وفي هـذا المشـهد المتصدع، تتصاعـد موجات الكراهيـة من جديد، خطـاب طائفي حاقد يجد لـه منابر ورايـات، تغذيه غرف مظلمة تتقاطع فيهـا مصالح الإخوان، بقايا النـصرة، وفلول داعش. وتُفتح بوابـات الجحيم على الأقليـات الدينية والعرقية، لا لذنب سـوى أنها لم تساير سُـعار الأكثرية المسلحة. فما حدث في السـاحل السـوري من مجازر بحق العلويين والمسيحيين، لـم يكن إلا نذير شـؤم لما ستشـهده مناطق أخرى، وها هـو جبل الـدروز اليوم – السـويداء وقرى الجبل – يتعـرض لواحدة مـن أفظع موجـات العنـف والطائفية في تاريخ سـوريا، من تطهـير عرقي وقتـل على الهوية، إلى تحشـيد عسـكري مدعوم مـن حكومة هتـش، عبر اسـتخدام ورقـة الإرهـاب المنظم تحت مسـمى "فزعـة عشـائر" لشرعنـة الاجتيـاح والتنكيل.

إننـا في حركـة التجديـد الكُردسـتاني، نحمّل هـذه الحكومـة وواجهاتهـا العسـكرية، وعلى رأسـها هيئة تحرير الشـام، مسـؤولية المجـازر في جبـل الـدروز، ونرفـض رفضًـا قاطعًـا إعـادة تدويـر الإرهـاب واسـتدعاء فلـول داعـش كأداة لابـتزاز الداخـل وتصفية الحسـابات مـع الأقليـات، تحـت غطـاء "اسـتعادة السـيطرة" أو "محاربـة الانفصـال". هذه السياسـة لا تختلـف في شيء عـن جرائم الأسـد، بل تتجـاوزه في بعض مسـتوياتها بشراسـة الإبـادة وخطابهـا الإلغائي.

في خضمّ هـذا الخراب، لا بـد أن نرفـع قبعاتنا احترامًا لوحـدات حماية الشـعب ووحدات حمايـة المرأة، الـذين صمدوا يوم انهارت الجبهات، ودافعوا عن شـعوب شـمال وشرق سـوريا دون تمييـز، وكانوا حائـط الصدّ الأول بوجـه الإرهاب الداعشي والمشـاريع الإقليمية المشبوهة. كما نحيّي قوات سـوريا الديمقراطية التي جسـدت معنى الشراكة الحقيقية بين المكونات، وبنـت معالم إدارة مدنيـة ديمقراطية رغم كل الظـروف. ونخص بالتحية، وبكل اعـتزاز، المقاومة الشـعبية الدرزية في جبل الـدروز، التي أثبتت أن الكرامـة لا تموت، وأن الدفاع عن الأرض والعرض واجبٌ لا تسـقطه الخيانات ولا تسـكته التحريضات.

إن ثـورة 19 تمـوز لم تكـن يومًـا صراعًا على سـلطة، بل كانت نـداءً لبناء سـوريا جديـدة: سـوريا علمانيـة، ديمقراطية، فيدراليـة، قائمة عـلى المواطنة والمسـاواة وحرية المـرأة. وهي اليـوم، في وجه المجـازر، والتطهير، والتحشـيد الطائفي، أكـثر مـن أي وقت مضى، مـشروع حياة يليق بالشـعوب الحـرة. ندعو كافة القـوى الوطنيـة الصادقة لتجـاوز الاصطفافات القاتلـة، والتوحـد تحـت رايـة سـوريا التعددية التـي لا مـكان فيهـا للظلاميـين، ولا للأوصياء عـلى الـدين أو القومية.

المجد لثورة روجآفا 19 تموز... المجد لشهداء الحرية والكرامة...

الخلود لمقاتلي قوات سوريا الديمقراطية والمقاومة الشعبية في جبل الدروز...

ولتحيا سوريا حرّة، علمانية، ديمقراطية، تعددية، فيدرالية

19 تموز 2025 حركة التجديد الكُردستاني

سوريا تحت سطوة السلفية الجهادية

قضية ردينة جركس وصعود مظهر الويس تكشفان تديين الدولة وانهيار القضاء المدني

في زمن تحوّلت فيه منابر العدالة إلى مجالس تأديب عقائدي، تُحاك الاتهامات ليس ضد من أجرم، بل ضد من تجرأ على الحياد. بين القاضية ردينة جركس، التي دافعت عن ضرورة الحفاظ على الدولة المدنية، والشيخ مظهر الويس، الذي تدرّج من منصّات الفتوى إلى وزارة العدل في حكومة انتقالية تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، تُرسم حدود واضحة بين مشروعين: مشروع قاضٍ يرى القانون مرجعية، ومشروع فقيه يرى "الشرع" سلطاناً مطلقاً. هذه ليست قصة عن قاضية فقط، بل عن تحوّل سوريا من دولة يحكمها الأمن إلى أخرى يحكمها الشيخ.

من هي ردينة جركس ولماذا أصبحت "مُتهمة"؟

في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٤، ظهرت القاضية السورية والناشطة الحقوقية ردينة جركس في مقابلة لتقول رأيًا واضحًا وشجاعًا: "ما يُطبق في إدلب لا يصلح لأن يُعمم على سوريا كلها. التجربة هناك تستند إلى فهم متشدد للإسلام، ولا تحترم التعدد والتنوع السوري." هذه الجملة كانت كافية لتُفتح النار عليها. فالقاضية، التي سبق لها أن انتقدت سلوك القضاء في عهد بشار الأسد واعتبرته "خاضعًا للأمن"، وجدت نفسها أمام سلطة دينية جديدة لا تقل قمعًا، بل أكثر غطرسة لأنها تحمل "شرعية الله" كما تدّعي. في يونيو ٢٠٢٥، تداولت مصادر متعددة، منها "شام تايمز" و"السويداء ميديا"، أنباء عن إحالة ردينة جركس للتحقيق، بزعم مخالفة وظيفتها القضائية والتدخل في الشأن السياسي.لكن الحقيقة أن جريمتها الوحيدة كانت قولها: لا لتكرار النموذج الإدْلبي.

مظهر الويس – شرعي القاعدة الذي أمسك بوزارة العدل

في الجهة المقابلة، يُطلّ علينا الدكتور مظهر الويس، أحد رموز الفكر السلفي الجهادي، وقد أصبح في عام ٢٠٢٥ وزيرًا للعدل في الحكومة الانتقالية التابعة لهيئة تحرير الشام.

الرجل لا يُخفي مرجعيته:

- فقه ابن تيمية وابن عبد الوهاب،
- مفاهيم "التغريب والفساد"،
- والتركيز على أن الشريعة مقدمة على الدستور،
- وأن القضاء سلطة شرعية لا مدنية.

العدالة في تصوّره ليست أداة لتحقيق المساواة أو رد المظالم، بل أداة لتطبيق الأحكام الشرعية "على الوجه الذي يرضي الله" – حسب فهمه هو ومن معه. بل أكثر من ذلك: في عهده، تحول القضاء من سلطة إلى جهاز حسبة، تحاسب الناس على اللباس، والسلوك، والآراء، ولا تعترف إلا بأحكام "الحدود" و"الردة" و"الولي" و"القوامة".

سلفنة سوريا – من هيمنة الأمن إلى هيمنة الفقه

في عهد الأسد، كان القاضي مجرّد موظف، خاضع لتقارير الأمن. أما في عهد الويس وأمثاله، فالقاضي أصبح تابعًا لـ"هيئة شرعية"، يُمتحن في مدى ولائه للعقيدة، لا للدستور. في الأول، كانت الدولة تسيطر باسم "الأمن القومي". أما الآن، فتسيطر باسم "الحاكمية الإلهية". وبينما كانت الدولة تتسامح سابقًا مع التعدد، وإن كان بشكل زائف، فإن النظام السلفي الجديد يَسْعَى صراحة إلى تفكيك كل ما هو تعددي: يُقصي المرأة، يُخوّن الأقليات، ويُشرعن استبدادًا مغلفًا بالفتاوى.

لماذا استهدفت ردينة جركس تحديدًا؟

ردينة لم تكن معارضة فوضوية، بل صوتًا من داخل النظام القضائي نفسه. قالت بوضوح إن التجربة الإسلامية في إدلب تتناقض مع مفهوم العدالة الانتقالية، وإن القضاء ينبغي أن يحاكم جميع المنتهكين، بمن فيهم مرتكبو المجازر في اللاذقية، وسجانو صيدنايا، وقادة الفصائل المتشددة. كلامها تجاوز "الخط الأحمر" لدى السلفيين الجدد. لذا، لم يكن من المستغرب أن تُحوّل للتحقيق، وربما الإقصاء.

القضاء اليوم – هل بقي فيه قضاء؟

ما الفرق بين أن تكون قاضٍ لدى نظام أمني، أو لدى سلطة شرعية؟ في الحالتين، أنت بلا سلطة حقيقية. لكن الفرق أن النظام الأمني، مهما كان قاسيًا، ما زال يزعم أنه "دولة". أما النظام السلفي الجهادي، فهو لا يرى الدولة أصلًا، بل يرى الحكم غنيمة شرعية ومَن خالفه فقد خالف الله. القضاء اليوم يتآكل، ليس بفعل الحرب فقط، بل بفعل تديينه وتحويله إلى ساحة للفرز العقائدي والانتقام الأيديولوجي.

هل نُسلّم سوريا للفقيه بعد أن تخلّصنا من الجلاد؟

إن قصة ردينة جركس لا يجب أن تُقرأ كخبر عابر. إنها مؤشر خطير على مصير العدالة والمجتمع والدولة. إذا كان كل من يرفض سلطة الفقيه سيُحاسب، وإذا كان كل قاضٍ مدني سيتحول إلى هدف، وإذا كانت وزارة العدل تُدار بمنطق "من خالفنا فقد ارتد"... فإننا لم نخرج من الاستبداد، بل فقط بدّلنا زيه من العسكري إلى الديني الأشدّ فتكا. وإذا لم نرفض هذا الآن، سنستفيق قريبًا على دولة بلا قانون، بلا امرأة، بلا قاضٍ، وبلا إنسان.

الأستاذ حسن محمد علي

الرئيس المشترك لمكتب العلاقات في مجلس سوريا الديمقراطية

حين يخطئ أحدهم، لا يعني ذلك أن نُغلق أبواب الفهم في وجهه، أو أن نرفع راية الحكم عليه. الخطأ جزء من الطبيعة البشرية، وزلة واحدة لا تختصر حياة إنسان، ولا تلغي نواياه، ولا تعكس عمق معاناته أو الظروف التي مر بها. كم من مرة جعلنا من خطأ بسيط ذريعة لاتخاذ موقف دائم، فجرّدنا الشخص من فرصته في التبرير، أو الإصلاح، أو حتى الاستمرار بثقة؟ نحن لا نُخطئ فقط حين نقوم بفعل خاطئ، بل حين لا نحسن الإصغاء، ولا نمنح الآخرين المساحة لفهمهم ومساندتهم. الخطأ ليس عيبًا يُشهَّر به، بل علامة على أننا بشر. والأخطر من الخطأ ذاته، هو استخدامه كأداة ضغط، أو وسيلة إقصاء، أو ذريعة للتقليل من الآخرين. الحياة لا تتوقف عند كل زلة، والعمل لا ينهار بسبب هفوة، والنجاح لا يُبنى على حطام الثقة. إن جوهر الإنسانية يظهر في كيفية تعاملنا مع ضعف الآخرين، وفي مدى قدرتنا على احتضان لحظات سقوطهم لا استغلالها. فالمعرفة الناضجة لا تعني الحُكم على الناس، بل تعني إدراك أن لكل شخص روايته، وظروفه، وألمه. الناجح الحقيقي ليس من يُدين، بل من يُصلح. ليس من يبحث عن العيوب ليُبرز نفسه، بل من يرى في الخطأ فرصة لتمكين الآخرين والنهوض معهم. كالنهر الذي لا يرفض أي رافد، بل يحتضنه ويمنحه معنى في المسير، علينا أن نكون مثل هذا النهر.. نحتوي، نوجه، ونمضي معًا. فليكن معيارنا في التعامل هو الرحمة، لا القسوة. البناء، لا الهدم. الدعم، لا الإقصاء. فمن أراد أن يكون إنسانًا بحق، فليكن عونًا لا خصمًا، ويدًا تُنهض لا لسانًا يُدين.

سوريا تحت سطوة السلفية الجهادية
"قضية ردينة جركس وصعود مظهر الويس
تكشفان تديين الدولة وانهيار القضاء المدني."

ما بعد آذار:
سقوط القناع عن الدولة السورية الجديدة

التتمة

لقد كشفت أحداث جبل الدروز، بكل قسوتها، أن الرهان على شراكة وطنية حقيقية مع سلطة ما زالت تدير البلاد بعقلية الحصار والتجويع والقصف، هو رهان لا يليق بعقولنا ولا بتجربتنا. فلا يمكن الاستمرار في تصديق وهم التفاهمات، بينما تُسفك الدماء وتُهان الكرامات. لقد بات واضحًا أن اتفاق العاشر من آذار، بما حمله من وعود للانتقال نحو عقد اجتماعي جديد، قد تم دفنه عمليًا في مدرجات السياسة القديمة، تحت أقدام من يرفضون الاعتراف بسوريا متعددة ومتوازنة.

إن ما جرى لم يكن مجرد خرق لبند أو التفاف على تفاهم، بل كان نسفًا لروح التوافق، وتكذيبًا علنيًا لكل ما قيل عن مرحلة جديدة. ولهذا فإن إعادة التفكير بكافة أدوات العلاقة مع هذه السلطة لم يعد خيارًا بل ضرورة. لا من باب المقاطعة الشعاراتية، بل من باب المراجعة الواقعية والكرامة الوطنية.

ما نحتاجه اليوم ليس فقط اعترافًا بانتهاء صلاحية بعض الأوهام، بل أيضًا إرادة لتأسيس خطاب بديل، ورؤية تتجاوز كل ما هو استهلاكي . علينا أن نبدأ بتوسيع شبكة التواصل بين القوى المجتمعية الحقيقية، التي عرفت الثمن الفادح للاستبداد، ودفعت الدم في وجه الطغيان، سواء في كوباني أو السويداء أو ديريك أو الحسكة أو درعا. فهناك، في الهامش، تُكتب الملاحم، لا في صالات الفنادق ولا أروقة المخابرات.

نعم، ما حدث في جبل الدروز صدمة وطنية. لكنه أيضًا كشفٌ لا بدّ منه، كي نضع يدنا أخيرًا على الحقيقة: هذا النظام لا يمكن إصلاحه من الداخل، ولا يمكن الوثوق به عبر الورق. لم يبقَ أمام القوى الوطنية الحقيقية سوى أن تطرح مشروعها من موقع الفاعل، لا من موقع المنتظر، وأن تُعيد تشكيل المشهد من القاعدة، لا من السقف المتشقق.

فقط عندما نتوقف عن طلب الاعتراف من قاتل، ونبدأ بفرض وجودنا كحقيقة تاريخية وأخلاقية لا تُنكر، يمكن أن نبدأ العدّ التنازلي لسقوط هذا البناء القائم على الدم والخداع. وختامًا، فإن مسؤوليتنا، نحن الذين حلمنا بسوريا جديدة، ليست في تكرار الخطابات، بل في صناعة لحظة فاصلة، نُعلن فيها أن زمن المراوغة انتهى، وأن الكرامة السياسية ليست بندًا تفاوضيًا، بل جوهر وجودنا.

إن سوريا التي نحلم بها لا يمكن أن تُبنى على أنقاض قرى مدمرة، ولا على جثث شباب سوريين من المكونات الاخرى تم قتلهم لأنهم رفضوا الخضوع. كما لا يمكن أن تُبنى باتفاقيات شكلية، وبمفاوضات سطحية مع أنظمة تنكث العهود ساعة الاختبار.

نحن أبناء هذه الأرض وأصحاب سوريا الحقيقيين ، لسنا ضيوفًا على أحد، ولا رعايا لدى أحد، ولن نقبل أن نكون أدوات في لعبة الطغاة. وكلما سال دمٌ بريء في أي بقعة من سوريا، نزداد قناعة بأن الحل لا يأتي من فوق، بل يُفرض من القاعدة، من الشعب، من التفاهم بين المكونات، لا من جبروت العسكر.

فلنعد إلى الجذور. لنُحيي ميثاق 2004، ومظاهرات 2011، وإرادة من قاوم داعش والنصرة والنظام في آنٍ واحد. فلنكتب دستورًا جديدًا، لا يقوم على شعار "سوريا لنا" بل على قناعة أن "سوريا لنا جميعًا". ومن لم يفهم هذه القاعدة، فلا مكان له في المستقبل.

التاريخ لا يرحم. ونحن لن نسكت.

الدكتور رزكار قاسم:
لا نقاش على سلاح "قسد" والاندماج مشروط بدستور يضمن الحقوق

في حوار مع "العربي الجديد" قال الدكتور رزكار قاسم، ممثل مجلس سوريا الديمقراطية في ألمانيا، ورئيس حركة التجديد الكُردستاني، إن قضية سلاح قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ليست محل نقاش أو مساومة، مشدداً على أن بقاء هذا السلاح جزء من التوازن العسكري والسياسي في البلاد، وشرط ضروري لضمان حماية المكاسب التي تحققت في شمال شرقي سوريا. كما أكد قاسم أن "قسد ليست مجرد قوة عسكرية، بل هي تشكيل يمثل مختلف المكونات القومية والدينية في شمال وشرق سوريا، ولعب دوراً أساسياً في القضاء على تنظيم داعش، بالشراكة مع التحالف الدولي". ولفت إلى أن ما يُروّج في وسائل الإعلام التابعة للحكومة السورية أو لتركيا بشأن تسليم السلاح أو تفكيك "قسد" هو "تشويه متعمد يهدف إلى تقويض أي مشروع ديمقراطي في سوريا". وأشار قاسم إلى أن "قضية السلاح مرتبطة بشكل مباشر باتفاق العاشر من آذار، المُبرم بين قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، ورئيس الحكومة السورية الانتقالية أحمد الشرع، والذي ينص على تشكيل جيش وطني سوري موحد يضم قسد ككتلة عسكرية قائمة". وأردف بالقول: "الاندماج في الجيش السوري يجب أن يكون بالتوازي مع صياغة دستور جديد، يضمن الحقوق السياسية والثقافية واللغوية لكل المكونات السورية، وعلى هذا الأساس فقط يمكن الحديث عن مستقبل قسد ضمن مؤسسة الجيش". وأضاف: "قسد لن تضع سلاحها، بل ستكون قوة تشاركية في الدفاع عن وحدة البلاد والشعب السوري، على قاعدة الاعتراف المتبادل والشراكة الوطنية الحقيقية".

بقلم: سيهانوك ديبو
ممثل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إلى دول الخليج العربي

لماذا تتعثر الحلول في سوريا؟

رغم مرور أكثر من عقد على بداية الأزمة السورية، ورغم عشرات المبادرات الإقليمية والدولية، لا تزال سوريا تراوح مكانها، بل تتعمق أزماتها في الجغرافيا والسياسة والمجتمع، من دون أن يلوح في الأفق حلّ شامل ومستدام. تعثر الحلول ليس مجرد صدفة أو نتيجة سوء تقدير؛ بل هو نتاج بنى فكرية ومعرفية واستلابات تاريخية تحكم طريقة تفكير النخبة السياسية السورية. وتتعثر الحلول في سوريا بسبب مجموعة كبيرة من العوامل، يمكن جمعها ضمن رزمة واحدة تحت عناوين بنيوية وفكرية ومعرفية. ومن أبرزها:

١- الاستلاب الفكري أو وهم الحل القومي:

يقف ابن خلدون في صف السوريين في هذه اللحظة بالذات، حين يؤكد أن العمران البشري يتوقف ويتراجع حين تتمسك المجتمعات بأسباب تخلفها، وترى فيها خلاصها. وهنا يبرز غياب دور المثقف العضوي، ويتكاثر دوره التبريري بدلاً من أن يدرس الإشكالية ويقدّم الحلول. عند هذه النقطة، تتقوقع الوطنية إلى الحد الذي تفقد فيه المجتمعات الثقة ببعضها، فتسود حالات التكرار والنمطية التي تتسم بها المحاولات السورية الذاتية في ذروة الأزمة وندرة سبل الانفراج، كما في أيامنا هذه.

تعيش سوريا حالة انقسام وطني حاد تتحمل مسؤوليته سلطة استبدادية مركزية حكمت البلاد لعقود، واليوم تتجسد هذه المسؤولية في سلطة انتقالية تعجز حتى عن الاعتراف بأنها انتقالية.

ولأن المحاولات تتكرر دون تغيير جوهري، يمكن الإشارة إلى مثال "مبادرة المئوية السورية – معاً لإنقاذ وطننا وشعبنا في ذكرى الثورة السورية الكبرى". ففي هذه المبادرة يظهر التردد الذاتي والحاجز النفسي الذي يمنع المبادرين من منح الإدارة الذاتية أو قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مساحة وطنية عادلة. تصور أن تُعامل هذه القوات – التي باتت رمزاً عالمياً في مكافحة الإرهاب وقدّمت الكثير في طريق الحرية السورية – بتجاهل ونقص في التقدير من قبل من يفترض أنهم شركاء في الحل.

٢- العامل النفسي الوطني:

الدولة القومية التي نشأت على حين غفلة من تطور وطني حقيقي، أساءت إلى بنية العقد الاجتماعي وآلياته، خصوصاً في الحالة السورية. ففي سوريا، نواجه واقعاً يتضمن نحو أربعين مكوّناً إثنياً وقومياً ودينياً وطائفياً، قامت سلطة مركزية متسلطة على تهميشهم، فقسّمتهم وأضعفت حضورهم، وسعت إلى طمس هوياتهم.

بات المواطن السوري، في ظل هذه البنية، مجرد فرد بلا حقوق، يُطلب منه خفض رأسه باسم وطنية مُفرغة من المعنى. هذا التفكك البنيوي جعل سوريا تُقسم إلى "مدينة وريف"، وإلى مناطق "مفيدة" – كما في غرب الفرات – وأخرى "نامية" في شرق الفرات. النتيجة: نحن أمام مجتمع مُشوّه، مكون من "انفصاليين" و"وحدويين"، بتسميات تُنسَج في مطابخ غير سورية: "العلوي الانفصالي"، "الدرزي الانفصالي"، و"الكردي الذي لا يحتاج إلى برهان على انفصاليته"، مع تصوير العشائر ككيانات فوق وطنية وحدودية. لقد مسحت أقدام "داعش" حدود سايكس-بيكو، وأعادت خلط الأوراق، وجاءت تحالفات عسكرية جديدة تكاد تزيل هذه الحدود بشكل نهائي. ومع ذلك، لا تزال البنية النفسية الوطنية مأزومة. نحن "أكثرية واهمة وأقلية مغلوبة"، بينما نموذج الدولة القومية المركزية يثبت فشله. إن نجاح الدولة المتعددة القوميات رهين بإرادة سياسية جديدة تتجاوز النموذج القومي الفاشل. من دون ذلك، ستبقى سوريا ساحة لصراعات تحت وطنية وتابعة لاستطالات إقليمية ودولية. لا تملك السلطة الانتقالية الحالية القدرة على التحالف مع الأضداد. وهذا واضح في تعثر الحوار بين الإدارة الانتقالية والإدارة الذاتية، لأن كلاً منهما ينطلق من مشروع مختلف: أحدهما يتمسك بنموذج "الأمة النمطية"، والآخر ينطلق من رؤية "الأمة الديمقراطية". ومع ذلك، يمكن دائماً إيجاد قواسم وطنية مشتركة. من المهم أن تعي الأطراف، ولا سيما الإدارتان، أن إعادة تشكيل الملفات السورية تستلزم منصة حوار حقيقية، تقوم على أربع ركائز: مؤتمر وطني سوري جديد, إعلان دستوري جديد يعكس التعددية, حكومة انتقالية جديدة تتمسك بجوهر القرار الأممي ٢٢٥٤, مجلس عسكري يعالج جذور التشكيلات المسلحة ويؤسس لجيش وطني جامع.

٣- الإقليمية والدولية السورية:

لا يحتاج الأمر إلى كثير من الجهد لإدراك أمرين مترابطين: أن الملف السوري بات دولياً وإقليمياً بامتياز، وأن البعد الذاتي السوري مغيّب تماماً. هذا الغياب ساهم في تعميق الانقسام الوطني، وانتشار خطاب الكراهية، والتدخلات الخارجية في كل تفصيل داخلي، مما زاد المشهد تعقيداً.

في هذا المناخ، تضخّم خطاب الكراهية إلى الحد الذي فقد فيه "الكل السوري" الثقة بـ"الجزء السوري"، وفقدت الأجزاء ثقتها بـ"الكل السوري". هذا العنوان المرير يجب أن يُطرح بصراحة إن كنا نريد بناء سوريا حديثة.

لكن النبرة العدائية تبدو مفرطة، خاصة تجاه الكرد وقوات سوريا الديمقراطية. للأسف، يُدار هذا الخطاب من غرف مرتبطة بـ"الدولة"، وتلجأ إليه الإدارة الانتقالية كلما وجدت نفسها في مأزق. وهي اليوم كذلك، بعد الاتفاق الذي جرى مؤخراً بين دمشق وإسرائيل بوساطة مسؤولين إسرائيليين، أدى إلى انسحاب تدريجي من السويداء ودرعا وتحويلهما إلى "منطقة جنوبية منزوعة السلاح" بلا مظاهر للسلطة السورية.

في المقابل، لم يتمكن أي طرف سوري من إدارة علاقاته الإقليمية والدولية بشكل صريح وفاعل كما فعلت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وقوات سوريا الديمقراطية، ومجلس سوريا الديمقراطية، خصوصاً مع الولايات المتحدة. حافظت هذه الأطراف على مؤسسات الدولة السورية والعملة الوطنية، على خلاف مناطق إدلب أو المناطق الخاضعة للفصائل المرتبطة بتركيا. كما رفضت فرض نموذج إداري جديد على المناطق المحتلة مثل عفرين، سري كانيه/رأس العين، وتل أبيض/كري سبي، التي ألحقت فعلياً بالإدارة التركية.

لقد أدارت الإدارة الذاتية علاقاتها بما يخدم السيادة السورية، ويُضعف من مركزية الدولة البعثية الشوفينية.

كما لا يمكن تجاهل الجهود الكبيرة التي تبذلها الإدارة الذاتية وقسد لبناء علاقات مع الدول العربية، انطلاقاً من الوئام التاريخي العربي الكردي. هذه الجهود تأتي لإثبات أن الإدارة الذاتية لا تعني الانفصال، بل هي الضامن لوحدة سوريا الحقيقية. رغم المخاوف، لم تتردد الإدارة الذاتية في التأكيد على أنها جزء من الدولة السورية، وأنها لم تكن يوماً مشروع تقسيم، بل مشروع وحدة على أسس ديمقراطية. ولعل من الضروري القول إن الإدارة الذاتية – كمجتمع محلي منظم – تطالب بمكانها الطبيعي، خاصة بعد الدور النوعي لقوات سوريا الديمقراطية. وهي جزء أصيل من مسار السلام في عموم الشرق الأوسط، بما في ذلك السلام الإبراهيمي مع إسرائيل، الذي لن يطول الوقت حتى يصبح واقعاً تنعم فيه شعوب المنطقة: الإيرانية، والتركية، والعربية، والكردية، واليهودية، والسريانية الآشورية، بسلام دائم، تُحل فيه القضايا العالقة، وفي مقدمتها القضيتان الكردية والفلسطينية.

الخلاصة: هذه المقاربات لا تمرّ على طريق معبّد، ولا تحظى بوفاق دائم، ولا تتلقّى الصدمات ذاتها من الأماكن ذاتها. ومع ذلك، ولكي لا يكون الحل السوري معطلاً، أو يأتي بشكل ناقص كما حدث قبل قرن من الزمن، علينا أن نفهم أسباب تعثر الحل، رغم أن مداخله باتت معروفة. فأي اتفاق عملي ناجز بين الإدارة الانتقالية والإدارة الذاتية سيكون بمثابة انتقال حقيقي نحو الأرض الصلبة التي تبنى عليها سوريا الجديدة. عندها فقط تتفعل المبادرات وتنجح. عندها يقتنع السوريون بأن وجود قوات سوريا الديمقراطية جزء من الحل، لا تهديد. فهي مصدر أمان واستقرار وطمأنينة لكل سوريا، لا العكس. ولا تزال الظروف التي أوجبت تشكيل هذه القوات قائمة، حتى لو تبدلت الأسماء والصفات. أياً يكن، فإن الحلول آتية. لكن كل شيء يتحرك ويتغير كما فهمها هرقليط. والحلول الناجعة هي التي لا تُفرَض، بل تنبع من الداخل وتُقبل محلياً وإقليمياً ودولياً. من المهم عدم تفويت الفرصة الوطنية المتاحة أمامنا اللحظة. وخاصة بتنا نعلم ونحن في الذكرى الـ ١٠٢ من (اتفاق) لوزان ١٩٢٣ اتفاق تألف من مئات الصحف؛ وجدت فيه كل القوى؛ عدا إرادة شعوب المنطقة.

هل ندرك الدرس هذه المرة وألا تتعثر الحلول الوطنية السورية؟

الإعدام بالتصوير:
رويترز تكشف تفاصيل مرعبة عن جرائم إعدام ميدانية نفذتها فصائل تابعة لوزارة الدفاع في السويداء

في مشهد يختصر قسوة الصراع السوري وتعقيداته الطائفية، كشفت وكالة "رويترز" في تقرير استقصائي مفصل كيف نفذ مسلحون سلسلة من عمليات الإعدام الميداني ضد مدنيين دروز في محافظة السويداء جنوب سوريا، مستخدمين الأسلحة بيد، والكاميرا في اليد الأخرى. التوثيق لم يكن عرضيًا، بل بدا جزءًا عضويًا من الجريمة، وكأن القتل كان بحاجة إلى شهود – ولو كانوا خلف شاشات الهواتف.

في أحد الفيديوهات التي حصلت عليها رويترز وتم التحقق من صحتها من خلال تحليل بصري ومكاني، يظهر ثلاثة رجال من عائلة "عرنوس" واقفين على شرفة منزل في مدينة السويداء، يبدون صامتين وتحت تهديد مباشر. أحد المسلحين يوجه الكاميرا إليهم، بينما يمسك آخر بسلاح ناري. بعد لحظة صمت ثقيل، يبدأ القتل. يسقط الثلاثة واحدًا تلو الآخر من على الشرفة إلى الشارع، والعدسة توثق.

تكرر هذا النمط في موقعين آخرين: في بئر مياه ببلدة "ثعلة"، حيث أُعدم رجل ستيني يُدعى منير الرجمة بعد سؤاله عن انتمائه الديني، وفي ساحة عامة بوسط المدينة حيث صفّ ثمانية رجال من عائلة "ساريا"، بينهم المواطن السوري-الأمريكي "حسام ساريا"، وأطلق عليهم الرصاص من مسافة قريبة على مرأى الكاميرا.

تقول رويترز إن المقاطع المصورة الثلاثة توثق لحظة إعدام ما لا يقل عن ١٢ مدنيًا من الطائفة الدرزية، في عمليات منفصلة لكنها مترابطة، جرت في ١٤ و١٥ يوليو. الصور والفيديوهات التي تم التحقق منها تتفق مع شهادات أقارب الضحايا الذين أكدوا لرويترز أن أبناءهم كانوا عزّلًا، لا ينتمون لأي تنظيم عسكري، ولم تكن هناك معركة أو اشتباك في المواقع التي أُعدموا فيها. الضحايا بينهم أب وابناه، وشقيقان، وموظفون مدنيون، وآخرون كانوا يعملون في توصيل المواد الغذائية والمساعدات أثناء الحصار الذي فُرض على المدينة من جهات عدة.

التوتر في السويداء بدأ يتصاعد منذ أوائل يوليو، بعد مناوشات بين مسلحين دروز وفصائل بدوية تتهمها الساكنة المحلية بالارتباط بتنظيمات جهادية متطرفة. لكن ما أدى إلى الانفجار كان دخول قوات الجيش السوري وفصائل أمنية إلى قلب المدينة في ١٣ يوليو، تحت ذريعة حفظ الأمن.

بدلاً من تهدئة التوتر، فاقم التدخل الأمور. ففي أقل من عشرة أيام، قُتل أكثر من ألف شخص، وفقاً لشبكة حقوقية سورية، بينهم أطفال ونساء وعاملون في المجال الطبي. أكثر من ٥٠٠ جثة وصلت إلى مستشفى المدينة، معظمها مصابة بطلقات من مسافة قريبة، أو بطعنات وذبح، بينها حالات بقطع الرأس.

إحدى أكثر الشهادات فظاعة وردت من طبيب شرعي في المستشفى تحدّث لرويترز عن جثة طفلة عمرها ١٥ عامًا قُتلت بطريقة تشبه الذبح، وآثار التعذيب بادية على جسدها.

مع تزايد الضغوط الحقوقية وتداول مقاطع الفيديو على وسائل التواصل، أصدرت وزارة الدفاع السورية بيانًا في ٢٢ يوليو تعترف فيه بوجود "انتهاكات مروعة" ارتُكبت من قبل أفراد يرتدون زيًا عسكريًا، متعهدة بالتحقيق ومحاسبة الفاعلين "مهما كانت رتبهم".

في اليوم نفسه، أعلنت وزارة الداخلية عن فتح تحقيق جنائي في عمليات "إعدام خارج القانون" نفذها "مجهولون" – دون أن تشير إلى أية مسؤولية رسمية مباشرة. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، لم يُعلن عن توقيف أي شخص أو صدور نتائج تحقيقات مستقلة.

في مقابلات متعددة أجرتها رويترز مع أقارب الضحايا في السويداء وخارجها، أجمعت العائلات على اتهام واضح: القوات الحكومية أو جماعات مسلحة موالية لها تقف خلف ما جرى. بعضهم أشار إلى لهجات المتحدثين في الفيديوهات، وبعضهم كشف عن تهديدات سبقت عمليات التصفية.

"لم تكن هذه مجزرة عشوائية"، تقول سارة، شقيقة أحد الضحايا. "كانوا يعرفون من يقتلون، وكيف يوثقون القتل. وكأنهم يريدون أن يرسلوا لنا رسالة: نحن الدولة، ونحن السكين".

ما يثير القلق أكثر من القتل ذاته، هو الطابع الاستعراضي للجريمة. المقاطع لم تُسرّب فقط، بل نُشرت بشكل متعمد، وعلى صفحات تحمل عناوين دينية أو قومية ذات طابع متشدد. يفتح هذا الباب أمام احتمال أن تكون عمليات التوثيق جزءًا من أجندة دعائية أو طائفية تهدف إلى ترهيب المجتمع المحلي، وتفكيك ما تبقى من الروابط الوطنية.

لكن حتى الآن، لم تتمكن أي جهة رسمية أو حقوقية من تحديد هوية المسلحين أو مكان تصوير الفيديوهات بدقة، رغم تطابق الوجوه والزي العسكري مع تشكيلات يُعتقد أنها تابعة للفرقة الخامسة أو أمن الدولة التابعين لحكومة هيئة تحرير الشام، بحسب تحليل بصري أجرته رويترز وخبراء مستقلون.

لمراجعة تقرير رويترز:

How Syrian attackers killed:
One hand on the gun, another on the camera

حزب الحياة الحرة الكوردستاني
يدعو إلى انتفاضة شعبية لإنهاء الاستبداد في إيران

أصدر حزب الحياة الحرة الكوردستاني (PJAK) بياناً شديد اللهجة، اليوم الجمعة، تناول فيه التصعيد العسكري المستمر بين إسرائيل والجمهورية الإسلامية الإيرانية، معتبراً أن ما يحدث ليس مجرد نزاع إقليمي، بل يمثل فصلًا مفصلياً في مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي تسعى قوى عالمية إلى فرضه، على حد تعبير البيان.

وأكد الحزب أن الهجمات الإسرائيلية المكثفة، التي بدأت منذ ١٣ حزيران الجاري واستهدفت مراكز نووية وعسكرية وأخرى للقيادة والسيطرة، خصوصاً تلك التابعة لـ"الحرس الثوري الإيراني"، جاءت كردٍّ على سياسات التوسع والتدخل الإقليمي التي تبنتها طهران. وبحسب البيان، فإن PJAK يرى أن هذه الحرب، صراع بين قوى على النفوذ والمصالح، بينما تُفرض تكاليفها الباهظة على الشعوب المنهكة في كلا الجانبين، وخاصة المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال. كما انتقد الحزب تجاهل الأنظمة لقيمة حياة الإنسان، معتبراً أن الأنظمة السلطوية لا تميز بين المدني والمقاتل حينما يتعلق الأمر بالحفاظ على سلطتها.

وشدد البيان على رفض الحزب، السيناريو الثنائي القاتل الذي يُفرض على الشعب الإيراني: إما الاستسلام لنظام ديكتاتوري أو التورط في حرب كارثية. واعتبر PJAK أن السبيل الوحيد للتحرر يكمن في الثورة الديمقراطية الشعبية، التي تتجسد في شعار "جن، ژیان، ئازادی" (المرأة، الحياة، الحرية)، مؤكداً أن هذه الثورة تمثل أمل الشعب الإيراني في الخلاص من الاستبداد.

وفي هذا السياق، دعا الحزب إلى توحيد الجهود بين القوى الديمقراطية، والنساء، والمكونات القومية، وحركات الشعبية، مشدداً على أن التغيير الحقيقي لن يأتي عبر الأنظمة أو القوى المتحاربة، بل عبر الحراك الشعبي وتنظيم الصفوف الجماهيرية. وأكد PJAK في بيانه أن الظروف الحالية تفرض واجباً تاريخياً على الأحزاب الكُردية، يتمثل في الانتقال من الحكم الحزبي إلى الإدارة الذاتية الشعبية في كوردستان، داعياً إلى تجاوز النزعات السلطوية والقومية والذكورية، ومؤكداً التزامه بالدفاع عن الشعب الكُردي، وسائر الشعوب الإيرانية، في إطار "حق الدفاع المشروع عن النفس والوجود".

كما حث البيان الشعب الإيراني، وخصوصاً في كوردستان إيران، على تنظيم أنفسهم في أطر ديمقراطية شعبية تتيح مقاومة آثار الحرب وتجنب الفوضى. وطرح الحزب خطوات عملية لذلك، من بينها:

- تشكيل لجان محلية للإغاثة والإنقاذ
- تأسيس مجموعات لدعم المتضررين من الحرب
- تعزيز التعاون المالي المحلي
- مواجهة تسلل ميليشيات النظام إلى المناطق المدنية

وفي ختام بيانه، أعلن حزب PJAK استعداده الكامل للمشاركة في إطلاق مرحلة جديدة من ثورة "المرأة، الحياة، الحرية"، داعياً جميع المناضلين والوطنيين إلى الانضمام لهذه الجهود في سبيل بناء جمهورية إيرانية ديمقراطية، تقوم على العدالة الاجتماعية، التعددية، والحكم المحلي الذاتي.

الكوليرا

د. خالد داوود

الكوليرا، والمعروفة تاريخيًا في بعض المصادر بـ"الهيضة"، هي عدوى معوية حادة تسببها بكتيريا ضمة الكوليرا (Vibrio cholerae)، وبالأخص السلالات المنتجة للذيفان المعوي (Enterotoxin). تنتشر هذه العدوى غالبًا في البيئات التي تفتقر إلى البنية التحتية الصحية، لا سيما في المناطق التي تعاني من تلوث المياه أو سوء الصرف الصحي.

كيفية الوقاية من الكوليرا:

• استخدام مياه شرب آمنة ومعقّمة: مثل المياه المغلية أو المعالجة بالكلور أو الفلاتر.

• غسل اليدين بانتظام: خاصة بعد استخدام الحمام وقبل تناول الطعام، باستخدام الماء والصابون لمدة لا تقل عن 20 ثانية.

• طهو الطعام جيدًا: خاصة المأكولات البحرية والخضروات.

• تجنب الطعام المكشوف والمعرّض للحشرات.

• الحفاظ على نظافة دورات المياه وأماكن تخزين القمامة.

• عدم مشاركة أواني الشرب أو الطعام مع الآخرين.

الركيزة الأساسية لعلاج الكوليرا هي:

• الإماهة الفموية (ORT): عبر تناول محلول يحتوي على الجلوكوز والأملاح لتعويض السوائل والأيونات المفقودة.

• الإماهة الوريدية: في الحالات الشديدة من الجفاف.

• المضادات الحيوية: مثل الدوكسيسايكلين أو الأزيثروميسين، تُستخدم لتقصير مدة الإسهال وتقليل كمية طرح البكتيريا، لكنها لا تُغني عن الإماهة

مرض الكوليرا: الأسباب، الوقاية، والعلاج

بقلم: د. خالد داوود

الكوليرا، والمعروفة تاريخيًا في بعض المصادر بـ"الهيضة"، هي عدوى معوية حادة تسببها بكتيريا ضمة الكوليرا (Vibrio cholerae)، وبالأخص السلالات المنتجة للذيفان المعوي (Enterotoxin). تنتشر هذه العدوى غالبًا في البيئات التي تفتقر إلى البنية التحتية الصحية، لا سيما في المناطق التي تعاني من تلوث المياه أو سوء الصرف الصحي.

أسباب العدوى وانتقال المرض

تنتقل الكوليرا إلى الإنسان عبر تناول مياه أو أطعمة ملوثة ببكتيريا الكوليرا، وغالبًا ما تكون العدوى مرتبطة بسوء النظافة أو غياب التعقيم. تشمل أبرز طرق الانتقال:

- **شرب مياه غير معقّمة أو ملوثة.**
- **تناول أطعمة مكشوفة أو غير مطهية جيدًا.**
- **استخدام أدوات شخصية ملوثة أو مخالطة المصابين.**

السلالات المسؤولة عن الأوبئة تنتمي غالبًا إلى المجموعتين O1 و O139 من Vibrio cholerae، وهما القادرتان على إنتاج الذيفان الذي يسبب الإسهال الشديد.

أعراض الكوليرا

تتراوح الأعراض بين بسيطة وشديدة، وقد تشمل:

- **إسهال مائي غزير مفاجئ ("إسهال ماء الأرز").**
- **تقيؤ.**
- **جفاف شديد.**
- **انخفاض ضغط الدم.**
- **تقلصات عضلية ناتجة عن فقدان الأملاح.**

بدون علاج، يمكن أن تؤدي الكوليرا إلى الوفاة في غضون ساعات نتيجة للجفاف الحاد، لكن مع العلاج المناسب تنخفض نسبة الوفيات إلى أقل من ١٪.

سبل الوقاية

للوقاية من الكوليرا، يُنصح باتباع الإجراءات التالية:

- استخدام مياه شرب آمنة ومعقّمة: مثل المياه المغلية أو المعالجة بالكلور أو الفلاتر.
- غسل اليدين بانتظام: خاصة بعد استخدام الحمام وقبل تناول الطعام، باستخدام الماء والصابون لمدة لا تقل عن ٢٠ ثانية.
- طهو الطعام جيدًا: خاصة المأكولات البحرية والخضروات.
- تجنب الطعام المكشوف والمعرّض للحشرات.
- الحفاظ على نظافة دورات المياه وأماكن تخزين القمامة.
- عدم مشاركة أواني الشرب أو الطعام مع الآخرين.

كما تتوفر لقاحات فموية ضد الكوليرا مثل Dukoral وShanchol، والتي يمكن استخدامها في المناطق الموبوءة أو قبل السفر إليها، وهي فعالة نسبيًا في تقليل خطر العدوى.

العلاج

الركيزة الأساسية لعلاج الكوليرا هي:

- الإماهة الفموية (ORT): عبر تناول محلول يحتوي على الجلوكوز والأملاح لتعويض السوائل والأيونات المفقودة.
- الإماهة الوريدية: في الحالات الشديدة من الجفاف.
- المضادات الحيوية: مثل الدوكسيسايكلين أو الأزيثروميسين، تُستخدم لتقصير مدة الإسهال وتقليل كمية طرح البكتيريا، لكنها لا تُغني عن الإماهة.

DAXUYANIYA TEVGERA NÛJEN A KURDISTANÎ – SÛRIYÊ
BI BONEYA SÊZDEHEMÎN SALVEGERA ŞOREŞA ROJAVA – 19Ê TÎRMEHÊ

Di sêzdehemîn salvegera destpêkirina Şoreşa Rojava de, em bi serbilindî û namûs li ber têkoşîneke ku hê jî bi azadî û rûmetê dişewite, ew şoreşa ku di sala 2012an de li Kobanî dest pê kir, roja ku gelan li hember zulmê gotina xwe digotin, radiwestin. û red kir ku bibe qurbaniyên daîmî yên nakokiyên zaliman, ji bo destpêkirina rêwîtiyek nedîtî di dîroka Sûriyê ya hemdem de: şoreşek ne mîna ya din, şoreşek ku hêviya xwe ji bin kavilên zordariyê mezin kir, û rêveberiya xweser di pirdengî de ava kir, projeya demokratîk, însanî Ew alîgirê gel e, ne bi mezheb, nijad û hêzê. Îro, wek ku em vê kêliya girîng bi bîr tînin, em di nav kêşeyên krîtîk de dijîn piştî bidawîhatina serdema Esed, ku di kêliyek rûreşiyê de ji Sûriyê derket û reviya Moskowê, hişt ku xelkek bextewar, welatek perçebûyî û desthilatdariyek hilweşiyayî parve bike. ji aliyê partiyên ji rejîmê bi xwe xetertir. Hikûmeta "de facto" bi serokatiya Ehmed el-Şeraa, ku ji aliyê Îxwan û hevalbendên Selefî ve tê piştgirîkirin, ne projeyek rizgariyê bû, belkî veguherî kabûsek din ku têkçûn û zulmê bi cil û bergên olî û dirûşmên selefî vedigerîne. Di vê dîmena şikestî de, pêlên nefretê dîsa bilind dibin, axaftineke mezhebî ya nefret ku platform û pankartan dibîne, ku ji odeyên tarî yên ku tê de berjewendîyên Îxwan, bermahiyên El-Nusra, û bermahiyên DAIŞ dikevin nav hev. Deriyên dojehê ji hindikahiyên olî û etnîkî re vekirî ne, ji bilî ku ew li gorî bihayên piraniya çekdar neman. Komkujiyên ku li peravên Sûriyê li dijî Elewî û Xirîstiyanan pêk hatin, ji bilî nîşanek xirab ji bo tiştên ku herêmên din dê bibin şahid, ne tiştek xirab bûn. Îro Cebel El-Druze –Suweyda û gundên çiyayê – di dîroka Sûriyê de rastî yek ji pêlên herî hovane yên tundî û mezhebperestiyê tên, ji paqijkirina etnîkî û kuştina li ser bingeha nasnameyê, heta seferberiyeke leşkerî ya ku ji aliyê hikûmeta Hutî ve tê piştgirîkirin, bi bikaranîna karta terorîzma organîze ya bi navê "Tribal Scarep" ji bo meşrûkirina êrîş û îşkenceyê. Em di Tevgera Nûkirina Kurdistanê de, vê hikûmetê û eniyên wê yên leşkerî, bi serokatiya Heyet Tehrîr el-Şam, berpirsê qetlîamên Cebel El-Druze, digirin û em bi awayekî kategorî vegerandina terorê û gazîkirina bermahiyên DAIŞê red dikin. wekî amûrek ji bo reşkirina hundurê hundur û çareserkirina jimareyan bi hindikahiyan re, di bin perdeya "restoring control" an "Fighting secession". Ev siyaset ji tawanên Esed cudatir nîne, belkî bi hovîtiya xwe ya jenosîdê û gotinên xwe yên betalkirinê di hin astan de ji wî zêdetir e. Di nava vê wêraniyê de, divê em kulpên xwe ji bo Yekîneyên Parastina Gel û Yekîneyên Parastina Jinê bilind bikin, yên ku roja hilweşîna eniyan li ber xwe dan, gelên bakur û rojhilatê Sûriyê bê cudahî parastin û bûn rêza yekem. parastina li dijî terorîzma DAIŞê û projeyên herêmî yên gumanbar. Her wiha em silavê didin Hêzên Sûriyeya Demokratîk, ku wateya hevkariya rast di navbera pêkhateyan de dihewand û tevî hemû şert û mercan taybetmendiyên rêveberiya sivîl a demokratîk ava kir. Em bi serbilindî silavê didin berxwedana gelêrî ya Durzî li Cebel El-Druze, ku îspat kiriye ku rûmet namire, û ku parastina ax û namûsê erkek e ku bi îxanetan nayê hilweşandin an jî bi teşwîqê nayê bêdeng kirin. Şoreşa 19'ê Tîrmehê tu carî nebû têkoşînek ji bo desthilatdariyê, belkî banga avakirina Sûriyeya nû bû: Sûriyeya laîk, demokratîk, federal, li ser bingeha hemwelatîbûn, wekhevî û azadiya jinê. Îro li hemberî komkujî, paqijkirin û seferberiya mezhebî ji her demê bêhtir projeyek jiyanê ye ku hêjayî gelên azad e. Em bang li hemû hêzên neteweyî yên dilpak dikin ku li ser hevbendiyên kujer bi ser bikevin û di bin ala Sûriyeya piralî de bibin yek, ku tê de cîh ji bo tarîtî û parêzgerên ol û neteweperestiyê tune ye.

Rûmeta Şoreşa Rojava ya 19ê Tîrmehê. Rûmet ji şehîdên azadiyê re, Rúmet ji şehîdên QSD ê re

Bijî Súriyeke azad,zanyar , demuqrat , hevbeş û federal

Derçúna meclisa giştî ya tevgera Nújen a Kurdistanî_suriya 2025/7/19

EZ KURDIM
BAHOZ GIRIKI

Ez kurdim
Ez kurdim ne partîme
Ez kurê vî gelîme
Mirovekî dilxwazê rastîme
Ne maf xwarim insanîme
Ne desthilatim ne faşîme
Ji dozêre tî û birçîme
Min dikujin lê dest girtîme
Destê bi tenê deng jê nayê
Ez ne saxim û ne mirîme
Ez kurdim qet ne partîme
Wan partiyan ez nas nakim
Jibo dozê ez dibakim
Ezê bi zanistî gavê çakim
Tucar welat ji bîr nakim
Dîroka xwe winda nakim
Ez kurdim ne partîme
Ez mirovekî insanî me
Ez kurê vî gelîme

Çîroka Ferhad û Şêrîn Ji filiklira Kurdî...

(Şerî) lehenga çîroka efsanewî ya navdar (Şerî û Ferhad) an jî (Xas Ro û Şêrîn) e. Li ser sînorê Iraq (Xanaqîn) û Îranê hê jî wêran hene û bermahiyên qesra bi navê (Qesra Şêrînê) ne. Ev bajar navê wî ye, û ew qesra ku vê şahbanûyê lê ava kiriye, ji bo derbaskirina havînê, ne dûrî malbat û gelê wê li welatê her du çeman e. Dîroknas li ser eslê wê yê iraqî li hev kirine û ew ji herêma (Mişan) e, ango (Maysanî) ye, lê hinekan digotin ku ew bi eslê xwe ermenî ye û li Iraqê dijîn Tevî zewaca xwe ya bi Xas Ro (Xosrow) re, wê tercîh kir ku li welatê xwe, Iraqê, li herêma El-Medaîn bijî Efsaneya evînê ya ku Şêrîn û Ferhad anîne cem hev, wek destanek helbestî bi zaravayê kurdî Feylî hatiye nivîsandin ku bi devkî nifş bi nifş tê derbaskirin. Destan dibêje ku Şêrîn û Ferhad di ciwaniya xwe de di xewnekê de hevdu dîtine û bi evîna herheyî bûne yek. Dema Ferhad mîrê gelê xwe mezin bû, li welatên ku li evîndarê xwe yê bi cil û bergên (Darwîş) digeriya, geriya. Heta ku ew hat bajarê wê û wê demê ew bi Qral (Xosrow) re zewicî bû û dema ku ew mezin bû neçar mabû ku pê re bizewice. Dema ku ew hebûna Ferhad kifş dike, ew bi yek ji kurên mêrê xwe, padîşah, ji jina wî ya yekem razî dibe ku wî xilas bike, piştî ku soz dide ku padîşahiyê bide wî, li cem wî bisekine û pê re bizewice. Kur planê pêk tîne û xiyanetê li bavê xwe dike, Şêrîn digirî û kujerê mêrê xwe padîşah radigihîne û ji herduyan xilas dibe. Ferhad ji wê re pêşniyar dike. Kesên navdar ên bajêr kom dibin da ku vê daxwazê binirxînin, û piştrast bikin ku şahbanûya wan a delal ji wan dûr nekeve. Wan daxwazek ne mumkin ji wî kirin, wekî dotmaya wê. Ew e ku çiyayekî ku li ber herikîna avê ji çemê pişt wî ber bi aliyê din ve wek asteng rawestiya bû, bibire.Di heyama ku ji çil rojan derbas nabe. Ferhad razî dibe û dest bi kar dike. Rojekê Şêrîne tê serdana wî (ew li hespê xwe «Şah û Deez» siwar dibû cem wî). Çeteyek li ber wan bû.Wan dixwest wê birevînin. Ew bi wan re rû bi rû ma, lê Şêrîn ji tirsa serhildanê pêşî li wî girt. Û ew qebûl dike ku bi wan re here. Ew ji wî dixwazin ku (Taq) li çiyayê ku ew ê bi Şêrînê re biçin, bikole û Şêrîn ji tirsa wî jê dixwaze. Ew emrê wê pêk tîne. Avakirin li gor daxwaza wan tê kirin (enerjî hê jî xuya ye). Lê gava evîndarê wî diçe, telefona wê dibihîze, ji ber vê yekê êrîşî çeteyan dike û hemûyan dikuje. Ferhad xebatên xwe yên parçekirina çiyê didomîne û ber bi dawiya wî ve diçe. Eşkere bû ku ew ê hevala xwe qezenc bike. Paşê pîrejineke xerab, xwişka yek ji çeteyên navborî, bi dilxwazî ji wî xilas dibe. Ew ber bi planek dojehê ve tê rêve kirin, li wir ew ji hemî şivanan dipirse ku pêşî li heywanên ciwan ji dayikên xwe bigirin. Heta ku hûn digihîjin çiyayê ku Ferhad bi karê xwe ve mijûl e. Dema ku heywan bi xortên xwe re hevdîtin dikin, gelemperî ye ku dengek bilind derdixin. Dema ku ew gihîşt Ferhadê û ew dengên xerîb derketin, wî ji pîrejinê pirsî ka çima wisa ye û wê bersiv da: Şêrîn mir, lewma nifiran li jinikê dike û wê dikuje. Paşê ew axîna xwe ya ku bi taybetî ji bo wî çêkiribû û hesinkarên herî navdar ên jêhatî yên Fransayê ji bo çêkirina wê gelek xebitîbûn û ji pola taybet hatibû çêkirin, bilind dike da ku xwe bi wê bikuje. Hûn dibînin ku Şêrîn ji dûr ve, ajel û qijik li çiyayê ku lê dixebite difirin. Wê hîs kir ku êşek mezin heye (efsaneyek dibêje ku van çûkan baskên xwe di nav hev de girêdidin dema ku difiriyan, sîwan çêdikin da ku wan ji rojê biparêzin). Ew bazda wir da ku bibîne ku ew di xwîna wî de xeniqiye. Ferhad li qiraxa Beston hat veşartin. Şêrîn diçe ser gorê, kêrek du serî bi xwe re tîne. Ew yek dawiya gorê û yê din jî dixe dilê xwe. Ji ber vê yekê ew li kêleka wî tê veşartin. Tê gotin ku her biharê du gul ji gorên wan şîn dibin. Ew mezin bûn heta ku ew li ber hev bûn, û (sebir) di navbera wan de mezin bû, û pêşî li wê hevdîtinê girt.

B.Ceger

Di hevpeyvînekê de ligel Al- Araby Al-Jadeed , Dr. Rizgar Qasim, nûnerê Encumena Demokratîk a Sûriyê li Almanya û serokê Tevgera Nûjenkirina Kurdistanê, got ku mijara çekên Hêzên Sûriyeya Demokratîk (HSD) ne mijara nîqaş û danûstandinan e. Wî tekez kir ku hebûna berdewam a van çekan beşek ji hevsengiya leşkerî û siyasî ya li welêt e û şertek pêwîst e ji bo misogerkirina parastina destkeftiyên li bakur-rojhilatê Sûriyê hatine bidestxistin. Qasim her wiha tekez kir ku "HSD ne tenê hêzek leşkerî ye, lê belê rêxistinek e ku pêkhateyên cihêreng ên etnîkî û olî yên bakur û rojhilatê Sûriyeyê temsîl dike û bi hevkariya hevpeymaniya navneteweyî di jiholêrakirina DAIŞê de roleke sereke lîstiye." Wî destnîşan kir ku tiştê ku di dezgehên medyayê yên hikûmeta Sûriyeyê an Tirkiyeyê de derbarê radestkirina çekan an jî hilweşandina HSDê de tê pêşkêşkirin "çêrkirineke bi zanebûn e ku armanc dike ku her projeyek demokratîk li Sûriyeyê têk bibe." Qasim destnîşan kir ku "pirsgirêka çekan rasterast bi peymana 10ê Adarê ve girêdayî ye ku di navbera fermandarê Hêzên Sûriya Demokratîk, Mezlûm Ebdî, û serokê hikûmeta veguhêz a Sûriyê, Ehmed El-Şeraa de hatiye îmzekirin, ku avakirina Artêşeke Neteweyî ya Sûriyê ya yekgirtî ku HSD wekî blokek leşkerî ya heyî di nav xwe de digire, destnîşan dike." Wî her wiha got, "Entegrasyona nav artêşa Sûriyê divê bi nivîsandina destûreke nû re pêk were ku mafên siyasî, çandî û zimanî yên hemî pêkhateyên Sûriyê garantî bike. Tenê li ser vê bingehê em dikarin pêşeroja HSDê di nav saziya leşkerî de nîqaş bikin." Wî her wiha got, "QSD çekên xwe deyne xwarê, lê belê dê bibe hêzek beşdar di parastina yekîtîya welat û gelê Sûrî de, li ser bingeha naskirina hevbeş û şirîkatîya rastîn a neteweyî."

من قاموس التجديد

من قاموس التجديد

في كل عدد، نسلط الضوء على مصطلحات سياسية واجتماعية تعكس رؤية حركة التجديد الكُردستاني، لنساهم في توضيح المفاهيم التي تشكل أساس النضال الديمقراطي وحرية الشعوب.

❖ اللامركزية الديمقراطية

هي نمط في الإدارة والسياسة يوزّع السلطة والقرار على المستويات المحلية بدلاً من احتكارها في مركز الدولة. لا تعني اللامركزية تفكيك الدولة، بل إعادة هيكلتها بما يضمن تمكين المجتمعات من إدارة شؤونها، واتخاذ قراراتها بما يتناسب مع خصوصيتها واحتياجاتها. في تجربة الإدارة الذاتية، تتجلى اللامركزية عبر المجالس والكومينات والهيئات المحلية التي تمتلك صلاحيات فعلية، ما يعزز الشفافية ويقرّب السلطة من المجتمع.

❖ التعايش المشترك

هو خيار واعٍ يقوم على الاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل بين المكونات القومية والدينية والثقافية في المجتمع. لا يعني مجرد التسامح أو التكيّف القسري، بل بناء حياة مشتركة على أسس العدالة والمساواة. في شمال وشرق سوريا، شكّل التعايش المشترك ضمانة للاستقرار الاجتماعي، حيث يتم تمثيل جميع المكونات في مؤسسات الحكم والإدارة، وتُصان ثقافاتهم ولغاتهم وطقوسهم الدينية دون وصاية أو إقصاء.

❖ الدفاع الذاتي المشروع

هو حق طبيعي وأخلاقي تمارسه الشعوب والمجتمعات للدفاع عن وجودها وكرامتها في وجه العدوان والاحتلال والأنظمة الاستبدادية. لا يقتصر مفهوم الدفاع المشروع على المقاومة المسلحة فقط، بل يشمل أيضًا كل أشكال المقاومة المدنية والثقافية والسياسية التي تهدف إلى حماية الحياة، والهوية، والبيئة، والمكتسبات الديمقراطية.